

٥ - نسخة مصدقة لفروع الشركة فى مختلف أقطار العالم على أن لا تقل عن ثلاثة

فروع عالمية .

٦ - نسخة مصدقة تفيد بأن الشركة مضى على تسجيلها بالمركز الرئيسى عشر

سنوات (خبرة الشركة) .

مادة (٧) : تصدر أمانة السجل التجارى ترخيصا للمكاتب المسجلة وتحدد رسوم التسجيل

والتجديد بمائة ريال سنوياً .

مادة (٨) : يجب أن يحدد قيد مكاتب التمثيل التجارى الأجنبى كل خمس سنوات من تاريخ

التسجيل أو من تاريخ آخر تجديد ، على أن يقدم الطلب خلال ثلاثين يوماً السابقة

لانتهاؤ المدة .

مادة (٩) : تمارس مكاتب التمثيل التجارى الأجنبية عملها وفقاً للقوانين والإجراءات المتبعة فى

السلطنة ويحق لوزارة التجارة والصناعة إغلاق مكتب التمثيل التجارى الأجنبى إذا

ثبتت مخالفته للقوانين المطبقة بالسلطنة أو لأحكام هذا القرار .

مادة (١٠) : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

مقبول بن علي بن سلطان

وزير التجارة والصناعة

صدر فى : ٢١ من ذى القعدة ١٤٢٠هـ

الموافق : ٢٧ من فبراير ٢٠٠٠م

نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية رقم (٦٦٧)

الصادرة فى ٢٠/٣/٢٠٠٠م

قرار وزارى

رقم ٢٣/٢٠٠٠

بتحديد ثمن بيع كتيبات ضوابط وإجراءات تصنيف

المنشآت الفندقية والسياحية

استناداً إلى القانون المالى الصادر بالمرسوم السلطانى رقم ٩٨/٤٧ وتعديلاته .

وإلى لائحة الرقابة على الإيرادات والنفقات الحكومية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٩٩/٥٢ .

وإلى كتاب وزارة المالية رقم م و م - ت / ٦٢ / م.ت.د. / ٤٢/٣/٦ المؤرخ ١٦ يناير ٢٠٠٠م .

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يحدد ثمن بيع كتيبات ضوابط وإجراءات تصنيف المنشآت الفندقية والسياحية على النحو الآتي :

- الفنادق خمس نجوم وأربع نجوم ريالان للنسخة الواحدة
- الفنادق ثلاث نجوم ونجمتان ونجمة واحدة ريال وخمسمائة بيسه للنسخة الواحدة
- المنشآت السياحية (الاستراحات السياحية ، والشقق الفندقية ، والمطاعم السياحية) ريال وخمسمائة بيسه للنسخة الواحدة

مادة (٢) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

مقبول بن علي بن سلطان

وزير التجارة والصناعة

صدر في : ٢١ من ذي القعدة ١٤٢٠هـ

الموافق : ٢٧ من فبراير ٢٠٠٠م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٦٦٧) الصادرة في ٢٠/٣/٢٠٠٠م

قرار وزارى

رقم ٣٨/٢٠٠٠

بشأن استيراد الفواكه والخضروات

إستناداً إلى قانون التجارة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٠/٥٥ ، وبناءً على ماتقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يسمح باستيراد الفواكه والخضروات دون أى قيود كمية .

مادة (٢) : على المديرية العامة للتجارة تنفيذ هذا القرار .

مادة (٣) : يلغى كل ما يخالف هذا القرار أو يتعارض مع أحكامه .